

# مقدمة

تهدف الإدارة العامة إلى تقديم الخدمات لجمهور المواطنين وقضاء حاجاتهم المتنوعة، ولكي تؤدي دورها، وتقوم بوظائفها المتزايدة مكنها القانون مجموعة من الوسائل التي تسمح لها بأداء هذه المهام، وتعدّ الأموال من أبرز الوسائل التي تملكها







والتبديد وهي بالتأكيـد أموال طائلة يؤدي اختلاسها و تبديدها إلى عرقلة النموّ

الاقتصادي للدولة

كما أنّ قلة الدراسات والأبحاث المتخصصة التي تناولت هذه الجريمة من طرف

رجال الفقه والقانون، إذ ما قورنت بالدراسات المقدّمة حول بعض

الجرائم- كالسرقة والقتل مثلاً- تشكّل مبرراً آخر لهذه الدراسة

ولبحث هذا الموضوع، و الوصول إلى الحلول المناسبة للإشكالية

المطروحة، فإننا اعتمدنا المنهج الوصفي وذلك بوصف الظاهرة وتحليل النصوص

المتعلقة بجريمة الاختلاس والتبديد، كما اعتمدنا في حالات معينة على المنهج المقارن

وذلك كلما دعت الضرورة إلى ذلك

وقد قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، تناولنا في الفصل الأول منها بيان مفهوم

جريمة الاختلاس والتبديد وتحديد مقوماتها، أمّا الفصل الثاني فقد تطرقنا من خلاله إلى

التدابير التي حددها المشرّع الجزائري من أجل المكافحة والحدّ من هذه الجريمة

والمحافظة على المال العام